

Distr.: General
21 July 2022
Arabic
Original: English



الأطفال والنزاع المسلح في الفلبين

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة المتعلقة بالأطفال والنزاعات المسلحة، هو التقرير السادس عن حالة الأطفال والنزاع المسلح في الفلبين، وهو يغطي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2020 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

وفي التقرير، يسلط الأمين العام الضوء على اتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها جميع أطراف النزاع ضد الأطفال، ويقدم معلومات عن الجهات المرتكبة للانتهاكات. ويتضمن التقرير أيضاً معلومات عن التقدم المحرز في إنهاء الانتهاكات ومنعها، بما في ذلك من خلال الحوار مع أطراف النزاع. وأخيراً، يتضمن التقرير سلسلة من التوصيات الموجهة إلى جميع أطراف النزاع، بهدف إنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنع وقوعها، وتعزيز حماية الأطفال في الفلبين.



أولا - مقدمة

1 - يغطي هذا التقرير، الذي أعدّ عملاً بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2020 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وهو التقرير السادس للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في الفلبين الذي يُقدم إلى مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وفي التقرير، يسلط الأمين العام الضوء على اتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال من جانب أطراف النزاع في الفلبين، ويقدم تفاصيل عما أُحرز من تقدم صوب إنهاء هذه الانتهاكات ومنع وقوعها منذ التقرير السابق (S/2020/777) واعتماد الفريق العامل لاستنتاجاته بشأن حالة الأطفال والنزاع المسلح في الفلبين (S/AC.51/2020/9). ويعرض أيضاً التقدم المحرز في إجراء حوار مع أطراف النزاع والتحديات التي يواجهها هذا الحوار. ويحدد التقرير، حيثما أمكن، الجهات المرتكبة للانتهاكات الجسيمة. وفي آخر تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/76/871-S/2022/493)، أُدرجت جماعة أبو سياف، وجماعة مقاتلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية، والجيش الشعبي الجديد، لتجنيدها واستخدامها للأطفال في الفرع ألف من المرفق الثاني، وذلك بوصفها من الأطراف التي لم تتخذ تدابير لتحسين حماية الأطفال.

2 - وجرى التحقق من المعلومات الواردة في هذا التقرير من قبل فرقة عمل الأمم المتحدة القطرية للرصد والإبلاغ في الفلبين التي يشترك في رئاستها المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). وأدى تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتدابير التصدي ذات الصلة، بما في ذلك القيود المفروضة على التنقل، إلى تقادم التحديات القائمة التي يواجهها توثيق الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والتحقق منها. وبالتالي، فإن المعلومات الواردة في هذا التقرير لا تعكس النطاق الكامل للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في الفلبين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ومن المرجح أن يكون العدد الفعلي للانتهاكات الجسيمة أعلى من ذلك. وعندما يتعلق الأمر بحوادث كانت قد ارتُكبت في وقت سابق، ولكن التحقق منها لم يتم إلا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن هذه المعلومات توصف بأنها تتعلق بحدوث جرى التحقق منه في تاريخ لاحق.

ثانياً - لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية

3 - منذ التقرير السابق (S/2020/777)، وقعت اشتباكات متفرقة ومنخفضة الحدة بين القوات المسلحة الفلبينية والجماعات المسلحة. واتسمت الفترة قيد الاستعراض بتفشي جائحة كوفيد-19 وتنفيذ التدابير ذات الصلة لاحتواء انتشار الفيروس، بما في ذلك بروتوكولات الحجر الصحي المجتمعية التي فُرضت في جميع أنحاء البلد. وفي 26 آذار/مارس 2020، أعلن الحزب الشيوعي الفلبيني المكون من جناح مسلح هو الجيش الشعبي الجديد، وفرع سياسي هو الجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين، عن وقف أحادي الجانب لعمليات إطلاق النار لتيسير جهود التصدي لكوفيد-19 بما يتماشى مع النداء الذي أطلقه الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. وجاء هذا الإعلان بعد ثلاثة أيام على قيام القوات المسلحة بإصدار إعلان مماثل. وعلى الرغم من وقف إطلاق النار، وقعت هجمات في مقاطعتي دافاو ديل

نورتي وريزال، تُسببت إلى الجيش الشعبي الجديد بحسب ما زعمته لجنة حقوق الإنسان في الفلبين⁽¹⁾. ونفت الجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين هذه المزاعم وحملت القوات المسلحة الفلبينية مسؤولية الهجوم الذي وقع في مقاطعة ريزال. وبعد اتهامات متبادلة بشأن الهجمات بين الجيش الشعبي الجديد والقوات المسلحة، أنهى الطرفان وقف إطلاق النار في نيسان/أبريل 2020.

4 - وفي 3 تموز/يوليه 2020، اعتمدت حكومة الفلبين قانون مكافحة الإرهاب لعام 2020 (قانون الجمهورية رقم 11479)، الذي يهدف إلى منع الإرهاب في الفلبين وحظره وتجريمه. وأثارت لجنة حقوق الإنسان شواغل بشأن ما يتضمنه هذا القانون من تعريف فضفاض للإرهاب، أعلنت اللجنة أنه عرضة للاستغلال، ولا سيما الاستغلال الذي تكون ضحيته المجتمعات المحلية الضعيفة، بما في ذلك الأطفال، فضلا عن الجهات الفاعلة الإنسانية التي اتهمت بالارتباط بالجماعات المسلحة وصنفت على أنها إرهابية ولم يكن أمامها سوى فرص محدودة للحصول على الضمانات القانونية. وعقب اعتماد القانون، أُجبرت الحكومة بعض مدارس المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية في مينداناو على الإغلاق، بسبب الاشتباه في ارتباطها بالجيش الشعبي الجديد. وأدت ممارسة "الوسم بالارتباط بالإرهاب اليساري" التي تتمثل اتهام الحكومة للأفراد بأن لهم صلات بالحزب الشيوعي الفلبيني - الجيش الشعبي الجديد، إلى اعتقال وقتل أعضاء في المجتمع المدني ومدافعين عن حقوق الإنسان، وظل معظم القضايا المتصلة بعمليات القتل هذه دون تسوية (انظر A/HRC/44/22). وفي 7 كانون الأول/ديسمبر 2020، أعلن الرئيس رودريغو دوتيرتي أنه لن يعلن وقف إطلاق النار المعتاد في الأعياد مع الجيش الشعبي الجديد ولن يشارك بعد الآن في أي محادثات سلام مع الجبهة السياسية التابعة لهذا الجيش وهي الجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين، خلال ما تبقى من فترة ولايته، معللا ذلك باستمرار الجيش الشعبي الجديد في شن هجمات مسلحة.

5 - وفي 5 شباط/فبراير 2021، وقّع الرئيس الإعلانات رقم 1090 إلى 1093، التي أنشئت بموجبها لجنة عفو وطنية لتجهيز طلبات منح العفو لأعضاء الجماعات المسلحة، الذين ارتكبوا جرائم أثناء قتالهم من أجل معتقداتهم السياسية. وصدرت إعلانات منفصلة في شباط/فبراير 2021، بما في ذلك لجبهة مورو الإسلامية للتحرير، وجبهة مورو للتحرير الوطني، والحزب الشيوعي الفلبيني - الجيش الشعبي الجديد، والحزب الشيوعي الفلبيني - الجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين. وبالإضافة إلى ذلك، وقع الرئيس في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2021 قانون الجمهورية رقم 11593 الذي يمدد الفترة الانتقالية لسلطة بانغسامورو الانتقالية من عام 2022 إلى عام 2025، مما يُتوقع أن يسمح باستكمال البرمجة الانتقالية وبناء المؤسسات، وهما أمران ضروريان للحفاظ على عملية السلام في المنطقة.

6 - وخلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت الحالة الأمنية في مينداناو هشة، مع استمرار العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة ضد أعضاء الجيش الشعبي الجديد، وضد الدولة الإسلامية - جماعة طُرَيْفي، ومقاتلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية، وجماعة أبو سياف، وغيرها من الجماعات التي تستلهم أفكار داعش، بما في ذلك في مناطق جديدة مثل بلديات داتو هوفر أمباتوان، وغويندولونغان، وجنوب أوبي. وتكثفت العمليات العسكرية التي شنتها القوات المسلحة ضد الجماعات المسلحة، مما أسفر عن وقوع إصابات مدنية

(1) جاكين أن دي غيا، المتحدثة باسم لجنة حقوق الإنسان في الفلبين، بيانان عن الهجوم الذي استهدف المجتمع المحلي للشعوب الأصلية في دافاو ديل نورتي وعن المواجهة المسلحة بين القوات العسكرية والجيش الشعبي الجديد في ريزال، مؤرخان في 26 و 30 آذار/مارس 2020. ولجنة حقوق الإنسان في الفلبين هي مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان أنشئت بموجب دستور عام 1987، وتم تأسيسها في 5 أيار/مايو 1987 بموجب الأمر التنفيذي رقم 163.

في أوساط المجتمعات المحلية التابعة لجبهة مورو الإسلامية للتحرير. وبالإضافة إلى ذلك، استمرت طوال الفترة المشمولة بالتقرير أعمال العنف على أيدي الجماعات التي تستلهم أفكار داعش.

7 - وأدت تلك التطورات إلى استمرار نمط طويل الأمد من تشريد السكان، أثر في معظمه على المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية. وفي 6 نيسان/أبريل 2021، أعلنت الحكومة بلديات داتو ساودي أمباتوان وماماسابانو وشريف سيدونا مصطفى وتاليتاي مناطق "منكوبة" بسبب النزاع وتشرد السكان. وفي منطقة بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في مينداناو المسلمة، تزايدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير هجمات القوات المسلحة على المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية، ولا سيما قادة المجتمعات المحلية والمدارس. كما أن التهديدات الناجمة عن تضايف النزاع المسلح مع جائحة كوفيد-19 زادت كذلك من التحديات التي تواجه إيصال المساعدات الإنسانية، من قبيل توفير المأوى والغذاء وسبل العيش والمياه والصرف الصحي والنظافة، إلى المشردين داخليا.

ثالثا - معلومات مستكملة بشأن الجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة في النزاع المسلح

8 - ظل الجيش الشعبي الجديد ناشطا منذ التقرير السابق (S/2020/777) وتزامنت زيادة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال المنسوبة إلى هذه الجماعة مع إلغاء محادثات السلام بين الحكومة والجبهة الديمقراطية الوطنية للغلبين وكذلك مع تنفيذ نهج "الأمة بأسرها"⁽²⁾ الذي اعتمدهت الحكومة وتم توسيع نطاقه ليشمل منطقة بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في مينداناو المسلمة في تشرين الأول/أكتوبر 2020، عقب إنشاء فرقة عمل بانغسامورو لإنهاء النزاع المسلح المحلي بموجب الأمر التنفيذي رقم 0010 الصادر عن سلطة بانغسامورو الانتقالية.

9 - وواصلت جماعة أبو سياف تنفيذ عمليات تجبير وابتزاز واختطاف طلبا للنفدية، وعمليات قتل، مما شكّل تحديا خطيرا بالنسبة للعمل فرقة العمل القطرية. وفي نيسان/أبريل 2020، استسلم أحد كبار قادة جماعة أبو سياف في مدينة بارانغ في مقاطعة سولو. كما استسلم نحو 128 من أعضاء الجماعة في كانون الأول/ديسمبر 2020، خلال عمليات عسكرية مكثفة نفذتها القوات المسلحة. وفي عام 2021، استسلم 20 عضوا آخر بعد وفاة اثنين من القادة الفرعيين للجماعة واستقادوا من برامج إعادة الإدماج.

10 - وبالإضافة إلى ذلك، ما فتئ فصيلان من الفصائل الثلاثة التابعة لمناضلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية، هما فصيل الإمام بونغوس وفصيل كاريالان، يدفعان قدما بالمناقشات من أجل التعاون مع سلطة بانغسامورو الانتقالية، وأعرب أكثر من 900 من أعضاء مناضلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية عن استعدادهم للانضمام مرة أخرى إلى جبهة مورو الإسلامية للتحرير.

11 - واستمرت الجماعات التي تستلهم أفكار داعش في ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. ومن بينها جماعة موتي، التي كانت الجهة الرئيسية المرتكبة للانتهاكات أثناء حصار ماراوي، والتي تم حلها منذ وفاة قائدها. غير أن فلول الجماعة انضمت إلى فصيل الدولة الإسلامية، لتصبح الدولة الإسلامية - جماعة موتي. وإلى جانب هذه الجماعات، أفادت عدة جماعات مسلحة أخرى ناشطة في البلد عن صلات تربطها بداعش، على سبيل المثال فصيل جماعة أبو سياف المتمركز في محافظة باسيلان، بقيادة فوروجي إنداما،

(2) حملة تم تنفيذها بموجب الأمر التنفيذي رقم 70 المؤرخ 4 كانون الأول/ديسمبر 2018 من جانب فرقة العمل الوطنية لإنهاء النزاع المسلح الشيعي المحلي، أطلقت لإضفاء الطابع المؤسسي على نهج "الأمة بأسرها".

وفصيل الدولة الإسلامية التابع لمناضلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية بقيادة أبو طريفي، وفصيل آخر من فصائل الدولة الإسلامية منشق عن مناضلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية بقيادة صلاح الدين حسن.

12 - ووفقا للحكومة، في أعقاب توقيع الاتفاق الشامل بشأن بانغسامورو في آذار/مارس 2014، تم تسريح 19 345 من مقاتلي جبهة مورو الإسلامية للتحرير في إطار المرحلة الأولى التي جرت في عام 2015، والمرحلة الثانية التي جرت على مدى الفترة 2019-2020، والجزء الأول من المرحلة الثالثة، في الفترة 2021-2022. ومن المقرر الانتهاء من المرحلة الثالثة في عام 2022، حيث من المتوقع أن يتم تسريح 14 000 مقاتل آخر من جبهة مورو الإسلامية للتحرير. وعملية التسريح هي أحد الأحكام الرئيسية في الاتفاق الشامل ومرفقه المتعلق بالتطبيع، الذي يهدف إلى المساعدة على إعادة إدماج المقاتلين السابقين في قوات بانغسامورو المسلحة الإسلامية التابعة لجبهة مورو الإسلامية للتحرير.

رابعاً - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

13 - بين 1 كانون الثاني/يناير 2020 و 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، تحققت فرقة العمل القطرية من وقوع 115 انتهاكا جسيما ضد 104 أطفال (62 فتى و 42 فتاة). ويمثل هذا انخفاضا مقارنة بالتقرير السابق (331)، رغم أن التقرير الأخير يغطي فترة ثلاث سنوات (S/2020/777). وتحققت فرقة العمل القطرية من وقوع 63 انتهاكا في عام 2020 و 52 انتهاكا في عام 2021. وتعرض طفلان (فتى وفتاة) لانتهاكات متعددة. وكان القتل والتشويه، والتجنيد والاستخدام، والهجمات على المدارس والمستشفيات أكثر ثلاثة انتهاكات جرى التحقق من وقوعها. وظل القتل والتشويه هما الأكثر انتشارا إذ شكلا أكثر من نصف جميع الانتهاكات (67). وتعدّ عزو عدد كبير من الإصابات في صفوف الأطفال إلى طرف معين (21) لأن إصاباتهم نجمت عن تبادل إطلاق النار أثناء الاشتباكات بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة (16) أو عن المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة (5). وشكّل التجنيد والاستخدام ثاني أكثر الانتهاكات التي تم التحقق منها مع تضرر 38 طفلا منها، تليها 7 هجمات على المدارس والمستشفيات.

14 - وفي الحالات التي أمكن فيها من تحديد هوية الجهات المرتكبة للانتهاكات، تُسبب العدد الأكبر منها إلى الجيش الشعبي الجديد (47). وشملت الأطراف الأخرى المسؤولة عن الانتهاكات القوات المسلحة (21)، وجماعة أبو سياف (16)، والشرطة الوطنية (5)، والدولة الإسلامية - جماعة موتي (2)، ومناضلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية (1). وظلت مينداناو أكثر المناطق تضررا خلال الفترة المشمولة بالتقرير حيث شهدت 83 في المائة من العدد الإجمالي للانتهاكات، وهو ما يفسره بشكل كبير وجود جميع الجماعات المسلحة في تلك المنطقة الجغرافية. وارتكبت غالبية الانتهاكات الجسيمة التي تم التحقق منها في مقاطعات ماغوينداناو (27) وبوكيدنون (17) وأغوسان ديل سور (9) وسوريغاو ديل سور (9) ودافاو ديل نورتي (7). وتم التحقق أيضا من وقوع عدد متزايد من الانتهاكات في منطقتي شمال مينداناو ودافاو، أثرت بشكل رئيسي على الشعوب الأصلية في سياق النزاع المسلح بين القوات المسلحة للفلبين والجيش الشعبي الجديد.

15 - وبالإضافة إلى ذلك، تحققت فرقة العمل القطرية لاحقا من حالتين تم فيهما ارتكاب عنف جنسي ضد فتاتين في عامي 2018 و 2019، نُسبتا إلى القوات المسلحة.

16 - وانخفض عدد الأطفال المحتجزين بسبب ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة منذ التقرير السابق، غير أن الافتقار إلى المرافق ومحدودية قدرة الأخصائيين الاجتماعيين على تلبية الاحتياجات الخاصة للأطفال المحتجزين يشكلان تحدياً مستمراً، بما في ذلك في تنفيذ قانون الحماية الخاصة للأطفال في حالات النزاع المسلح (قانون الجمهورية رقم 11188). وبالإضافة إلى ذلك، حصلت تأخيرات في إدارة حالات بعض الأطفال المحتجزين، وذلك بسبب القيود المتعلقة بكوفيد-19 التي زادت تعقيد العمليات البيروقراطية في إطار تيسير إعادة إدماجهم.

17 - وشكلت الشواغل المتعلقة بإمكانات الوصول وبالأمن، وتزايد المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان ومراقبو حقوق الإنسان، تحديات أمام التحقق من الانتهاكات، ولا سيما في المناطق النائية من البلد. وبالإضافة إلى ذلك، تفاوتت القدرات المحدودة لفرقة العمل القطرية خلال الفترة قيد الاستعراض وأعاقت قدرتها على رصد الانتهاكات الجسيمة وتوثيقها والتحقق منها. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار القيود المتعلقة بكوفيد-19، بما في ذلك القيود المفروضة على التنقلات، زاد أيضاً من صعوبة الرصد والإبلاغ. ونتيجة لذلك، فإن البيانات الواردة في هذا التقرير لا تعكس المدى الكامل للانتهاكات الجسيمة المرتكبة في الفلبين.

ألف - التجنيد والاستخدام

18 - تحققت فرقة العمل القطرية من تجنيد واستخدام 38 طفلاً (19 فتى و 19 فتاة)، تتراوح أعمارهم بين 11 و 17 سنة. وكان 12 منهم دون سن 15 عاماً وقت التجنيد. وهذا يمثل انخفاضاً مقارنة بالتقرير السابق (67) ويمكن تفسيره بعدم وجود حالات منسوبة إلى جبهة مورو الإسلامية للتحريير، عقب التوقيع على الاتفاق الشامل بشأن بانغسامورو وما تلا ذلك من تصديق على القانون التنظيمي لمنطقة بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في مينداناو المسلمة (قانون الجمهورية رقم 11054) في شباط/فبراير 2018. وكان الجهات الرئيسية المرتكبة للانتهاكات هي الجماعات المسلحة (36)، وتحديدًا الجيش الشعبي الجديد (33)، تليه الدولة الإسلامية - جماعة موتي (2)، وجماعة أبو سياف (1). ونسبت حالتان إلى القوات المسلحة. وتم استخدام الأطفال للاضطلاع بأدوار الدعم (11) فعملوا على سبيل المثال كمسعفين أو في توفير الإمدادات في إطار الأدوار القتالية (6) وفي أغراض غير معروفة (21). وتم تجنيد الأطفال واستخدامهم في بوكيدنون (9)، ودافاو ديل نورتي (7)، ونيغروس أورينتال (4)، وميساميس أورينتال (4)، وأغوسان ديل سور (3)، ونيغروس أوكسيدنتال (3)، وسوريغاو ديل سور (2)، ودافاو أورينتال (2)، وليتي (2)، وأغوسان ديل نورتي (1)، وسولو (1).

19 - وكان الجيش الشعبي الجديد مسؤولاً عن 80 في المائة من جميع حالات التجنيد والاستخدام والاستخدام (33) التي تحققت منها فرقة العمل القطرية. واستُخدم الأطفال للاضطلاع بأدوار الدعم والأدوار القتالية. واستمر الجيش الشعبي الجديد في عمليات التجنيد والاستخدام رغم إعلانه وبرنامج عمله الداخلي لعام 2012 من أجل حقوق الأطفال وحمايتهم ورفاههم، اللذين يحددان السن الدنيا للتجنيد من قبل الجماعة بـ 18 سنة، ولكنها ينصان على أنه يجوز قبول الأطفال كمتدربين أو متعلمين ويجوز أن يكفوا بالدفاع عن النفس والعمل في الوحدات والمهام الأخرى غير القتالية متى بلغوا 15 عاماً من العمر. فعلى سبيل المثال، في 9 أيلول/سبتمبر 2021، أُلقي القبض على فتى يبلغ من العمر 11 عاماً وفتاة تبلغ من العمر 17 عاماً كانت تُستخدم كمسعفة في إطار الجماعة المسلحة، إلى جانب ثمانية من أعضاء

الجيش الشعبي الجديد خلال عملية عسكرية في منطقة حرجية في بلدية سان فرناندو في مقاطعة بوكيدونون. وقام مكتب الرعاية الاجتماعية في المدينة بتوفير المأكل والملبس، ولكن بسبب نقص المرافق المتاحة، بقي الأطفال في المعسكر التابع للقوات المسلحة أثناء عملية التقدم بطلب للاستفادة من برنامج الحكومة لإعادة الإدماج على الصعيد المحلي. وفي مثال آخر في مقاطعة دافاو أورينتال، استسلم صبي يبلغ من العمر 17 عاما كان قد انضم إلى الجيش الشعبي الجديد في عام 2018 طوعا للقوات المسلحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان قد عمل كساعي بريد قبل المشاركة في القتال.

20 - وتحققت فرقة العمل القطرية من استخدام القوات المسلحة لطفلين (فتى واحد، وطفل لم يُعرف جنسه) في أدوار الدعم. فعلى سبيل المثال، استخدمت القوات المسلحة فتى يبلغ من العمر 17 عاما من أحد المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية كدليل لمدة يومين في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وفي حادث منفصل، في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، قُتل فتى يبلغ من العمر 15 عاما على يد الجيش الشعبي الجديد في بوينايفيستا بمقاطعة أغوسان ديل نورتي بعد أن طلب منه جنديان من القوات المسلحة أن يقلّهما إلى مقرزتهما العسكرية. وبالإضافة إلى ذلك، ومما يبعث على القلق، قام فتى يبلغ من العمر 15 عاما جنّده الجيش الشعبي الجديد للعمل في توفير الإمدادات وفتاة تبلغ من العمر 16 عاما جندها هذا الجيش للعمل كمسعفة، في مقاطعة دافاو ديل نورتي، بالاستسلام طوعا للقوات المسلحة إلى جانب خمسة أعضاء بالغين في الجماعة المسلحة. ومكثا في مركز أزمات تابع للقوات المسلحة لكنهما نقلتا إلى معسكر لاستخلاص معلومات منهما واستُعين بهما خلال مؤتمر صحفي.

حرمان الأطفال من الحرية لارتباطهم المزعوم بالقوات المسلحة أو بجماعات مسلحة

21 - احتجزت القوات المسلحة والشرطة الوطنية ما مجموعه 29 طفلا (15 صبيا و 14 بنتا) بعضهم لا يتجاوز عمره خمسة أشهر، لارتباطهم المزعوم بجماعات مسلحة. وأفرج عن 21 طفلا من بينهم في مرحلة لاحقة، ومن دواعي القلق أن ثمانية أطفال منهم كانوا لا يزالون رهن الاحتجاز في كانون الأول/ديسمبر 2021، لأسباب تشمل عدم توفر مرافق رعاية الأطفال. وتراوحت فترات الاحتجاز بين يومين وأربعة أشهر. وفي مقاطعة سولو، ألفت القوات المسلحة والشرطة الوطنية القبض على 10 أطفال (5 صبيان و 5 بنات) تتراوح أعمارهم بين 5 أشهر و 10 سنوات، مع أمهاتهم، للاشتباه في كونهم أقارب لأعضاء جماعة أبو سياف. ونظرا لنقص الخدمات البرنامجية المتاحة، أبقتهن الشرطة الوطنية رهن الاحتجاز في الفترة من 18 شباط/فبراير إلى 15 أيار/مايو 2021 قبل إطلاق سراحهم جميعا. وخلال تلك الفترة، لم يتسن تسليم الأطفال إلى أقارب آخرين بسبب شواغل أمنية مزعومة.

22 - وواصلت اليونيسف إحالة حالات الأطفال المحتجزين بسبب ارتباطهم المزعوم بجماعات مسلحة إلى مجلس قضاء الأحداث ورعايتهم وإلى مجلس رعاية الأطفال لتعزيز التنسيق والعمل من جانب اللجنة الحكومية المشتركة بين الوكالات المعنية بالأطفال في حالات النزاع المسلح. كما أعيد إدماج الأطفال الذين كانوا محتجزين سابقا في المعسكرات مع أسرهم من خلال جهود التيسير التي بذلتها المكاتب البلدية للرعاية الاجتماعية والتنمية، وتلقوا مساعدة مالية من خلال برنامج الحكومة لإعادة الإدماج على الصعيد المحلي.

باء - القتل والتشويه

23 - تحققت الأمم المتحدة من قتل (19) وتشويه (48) طفلاً (46 صبياً و 21 بنتاً)، نقل أعمارهم 19 في المائة منهم عن الخامسة (13). وكان هناك 46 إصابة في صفوف الأطفال في عام 2020 و 21 إصابة في عام 2021.

24 - ونُسبت حوادث قتل الأطفال وتشويههم التي تم التحقق منها إلى القوات المسلحة (16)، وجماعة أبو سياف (14)، والجيش الشعبي الجديد (12)، والشرطة الوطنية (4)، وإلى جهات لم يتسنّ تحديدها (21)، ووقعت هذه المجموعة الأخيرة من الحوادث أثناء تبادل إطلاق النار بين القوات المسلحة ومناضلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية (14)؛ أو بين القوات المسلحة والجيش الشعبي الجديد (2) أو؛ بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع (5). وتم التحقق من حدوث انتهاكات في ماغوينداناو (27)، وسولو (14)، وسوريغاو ديل سور (6)، وأغوسان ديل سور (4)، وسورسوغون (4)، ودافاو دي أورو (3)، وألباي (3)، وماسباتي (2)، وشمال كوتاباتو (2)، وكابيز (1)، وأغوسان ديل نورتي (1). ووقع معظم الإصابات بين الأطفال نتيجة تبادل لإطلاق النار بين القوات المسلحة والجماعات المسلحة (16)، تليه المتفجرات من مخلفات الحرب واستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع (9). فعلى سبيل المثال، في آذار/مارس 2020، تم تشويه أربعة أطفال، تتراوح أعمارهم بين 12 و 14 عاماً، جراء قنبلة يدوية أطلقها الجيش الشعبي الجديد خلال مواجهة مع القوات المسلحة في مقاطعة سورسوغون. وفي 24 آب/أغسطس 2020، أسفر هجوم نفذته جماعة أبو سياف في جولو بمقاطعة سولو عن مقتل فتيتين يبلغان من العمر 15 و 16 عاماً وجرح 12 طفلاً آخر من جراء جهاز متفجر يدوي الصنع مثبت على دراجة نارية كانت قد رُكنت أمام مطعم وجهاز متفجر يدوي الصنع تحمله امرأة. وفي 4 حزيران/يونيه 2021، أصيب أربعة أطفال (بنتان وصبيان) تتراوح أعمارهم بين سنة و 9 سنوات خلال عملية نفذتها الشرطة بحثاً عن أسلحة نار غير مرخصة في مقاطعة ماغوينداناو.

25 - وبحسب ما تم توثيقه، كان الفتيان المراهقون أكثر عرضة للقتل والتشويه، وذلك بسبب ما يُسند إلى المرتبطين منهم بأطراف النزاع من أدوار في الخطوط الأمامية. وانخفض عدد الضحايا من الأطفال منذ التقرير السابق (139 طفلاً)، ويرجع ذلك على الأرجح إلى حدوث الأعمال العدائية في مواقع نائية، مما قلل من خطر وقوع إصابات بين المدنيين، ولكنه عرقل أيضاً وصول فرقة العمل القطرية لرصد الانتهاكات بسبب عدم إمكانية الوصول إلى المواقع.

جيم - الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي

26 - تحققت فرقة العمل القطرية من حالة عنف جنسي واحدة ضد فتاة تبلغ من العمر 13 عاماً أُجبرت على الزواج من أحد أعضاء جماعة أبو سياف أثناء ارتباطها بالجماعة المسلحة في سولو. بالإضافة إلى ذلك، تحققت فرقة العمل القطرية في وقت متأخر من انتهاكين ضد فتاتين تُسبب إلى القوات المسلحة وقعا في عامي 2018 و 2019، مشيرة إلى وجود قيود تعرقل التحقيق في مثل هذه الحوادث واتخاذ إجراءات بشأنها في الوقت المناسب. ووردت ادعاءات أخرى بوقوع عنف جنسي ضد فتاتين في عام 2020 وضد فتاتين في عام 2021 ولكن لم يتم التحقق منها.

27 - ولا يزال هناك نقص في الإبلاغ عن حوادث الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. وقد تلقى مسؤولو الحكومات المحلية والشركاء في فرقة العمل القطرية معلومات عن حوادث مزعومة، ولكن الضحايا و/أو أسرهم لم يرغبوا في المضي في إجراءات الإبلاغ بسبب الخوف ومخاطر الوصم.

دال - الهجمات على المدارس والمستشفيات

28 - تحققت فرقة العمل القطرية من وقوع 7 هجمات على المدارس والأشخاص ذوي الصلة المشمولين بالحماية ولم تتحقق من وقوع أي هجوم على المستشفيات، مما يشكل انخفاضاً كبيراً مقارنة بالتقرير السابق (62 هجوماً على المدارس و 36 هجوماً على المستشفيات). وقع معظم الهجمات (5) في عام 2021. ونسبت 4 هجمات إلى قوات الأمن الحكومية، وتحديدًا القوات المسلحة (2)، والشرطة الوطنية (1)، والقوات المسلحة والشرطة الوطنية بشكل مشترك (1)، يليها مناضلو بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية (1)، والجيش الشعبي الجديد (1)، وجهات لم يتسنَّ تحديدها (1). ووقعت حوادث في مقاطعات بوكيدنون (2)، وسوريغاو ديل سور (1)، وسلطان كودارات (1)، وسيبو (1)، وأغوسان ديل سور (1)، وماغوينداناو (1). وشملت الحوادث توجيه تهديدات إلى ثلاثة من العاملين في قطاع التعليم، بمن فيهم معلمان في مدارس في المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية، وإطلاق النار على مدير مدرسة، وهدم ثلاث مدارس للمجتمعات المحلية للشعوب الأصلية.

29 - فعلى سبيل المثال، في تشرين الأول/أكتوبر 2020، وفي أعقاب اشتباك مع عناصر الجيش في مقاطعة سوريغاو ديل سور، أطلق أعضاء الجيش الشعبي الجديد النار على مدير مدرسة ظنوا خطأ أنه جندي. وفي 21 تشرين الأول/أكتوبر 2021، قام أعضاء من مناضلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية بمضايقة جنود تابعين للقوات المسلحة في المنطقة، مما أدى إلى مواجهات مسلحة أصيبت فيها المدرسة. ولم يصب أي من الطلاب أو المعلمين بأذى، لكن الحادث ولد خوفاً في المجتمع المحلي، وخاصة في صفوف الأطفال.

30 - وتأثرت المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية خصوصاً بالهجمات على المدارس. فعلى سبيل المثال، قام أفراد عسكريون ومسؤولون في الحكومة المحلية بهدم مدرسة تابعة للمجتمع المحلي للشعوب الأصلية في مقاطعة بوكيدنون في حزيران/يونيه 2021، بسبب ما زُعم من ارتباط المدرسة وموظفيها وطلابها بالجيش الشعبي الجديد ومشاركتهم المزعومة في مسيرات مناهضة للحكومة. وتم التحقق أيضاً من التهديدات التي وجهتها الشرطة الوطنية في مقاطعة سيبو إلى العاملين في مدارس الشعوب الأصلية. واحتجز خمسة معلمين بتهمة اختطاف أطفال من المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية والاتجار بهم وإساءة معاملتهم. واتهم المعلمون أيضاً بالارتباط بالجيش الشعبي الجديد وتجنيد الطلاب لصالح الجماعة المسلحة. واحتجزوا من 15 شباط/فبراير حتى 14 أيار/مايو 2021، ثم أسقطت التهم الموجهة إليهم لعدم كفاية الأدلة ولعدم وجود دافع ممكن. وأفيد أن المعلمين، أثناء احتجازهم، عُزلوا وحرّموا من زيارة محاميهم وأسرهم. وفي حادث منفصل، أُجبرت سلطة بانغسامورو الانتقالية مدارس المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية على الإغلاق بسبب الاشتباه في ارتباطها بالجيش الشعبي الجديد، وكان نقل أطفال الشعوب الأصلية إلى المدارس المعتمدة من الدولة يمثل تحدياً بسبب إجراء الفصول الدراسية عبر الإنترنت في ظل جائحة كوفيد-19. وبالتالي، ظل حصول أطفال الشعوب الأصلية على التعليم محدوداً خلال تلك الفترة.

استخدام المدارس لأغراض عسكرية

31 - تحققت فرقة العمل القطرية من قيام القوات المسلحة باستخدام ثلاث مدارس لأغراض عسكرية في عام 2020. فعلى سبيل المثال، في حادثتين منفصلتين وقعتا في مقاطعتي أغوسان ديل سور وإيزابيلا، استخدمت القوات المسلحة مرافق مدرستين أثناء عسكرة أفرادها في المنطقة. وأخلت القوات المسلحة المدرستين بعد أربعة أيام في إيزابيلا وبعد شهر في أغوسان ديل سور عقب حوارات مع مديري المدرستين وقادة المجتمع المحلي للشعوب الأصلية حيث توجد المدرستين، وكذلك مع الوكالات الأعضاء الرئيسية في اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالأطفال في حالات النزاع المسلح، بما فيها مجلس رعاية الأطفال ولجنة حقوق الإنسان.

هاء - الاختطاف

32 - تحققت فرقة العمل القطرية من اختطاف فتيين في عامي 2020 و 2021، كلاهما في مقاطعة أغوسان ديل سور. وكانت الجهتان المرتكبتان لعمليتي الاختطاف هما الجيش الشعبي الجديد (1) والقوات المسلحة (1). فعلى سبيل المثال، تحققت فرقة العمل من اختطاف فتى يبلغ من العمر 14 عاما في مقاطعة أغوسان ديل سور على يد القوات المسلحة، في 16 شباط/فبراير 2021. وقام عناصر القوات المسلحة، بعد اختطاف الفتى، باحتجازه كرهينة ليأخذهم إلى مقر إقامة عائلته ولإجبار والديه، اللذين يُزعم أنهما عضوان في الجيش الشعبي الجديد، على الاستسلام. وقُتل الفتى وعائلته برصاص القوات المسلحة.

واو - منع إيصال المساعدات الإنسانية

33 - لم يتم التحقق من وقوع أي حوادث تتعلق بمنع إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال. بيد أنه أبلغ عن هجوميين مزعومين من جانب الجيش الشعبي الجديد أثناء عمليات الإجلاء الوقائي في مقاطعة سوريغاو ديل سور وتوزيع المعونة الغذائية في مقاطعة ليتي قبل وبعد إعصار التيفون راي، وهما قيد التحقق. وواجه رصد الانتهاكات والتحقق منها تحديات بسبب القيود المفروضة على الوصول بسبب الحالة الأمنية المتقلبة، والموقع النائي للمجتمعات المحلية وعدم إمكانية الوصول إليها، فضلا عن تنفيذ بروتوكولات الحجر الصحي المجتمعية في البلد بأسره.

خامسا - التقدم المحرز والتحديات المواجهة في إنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنعها

34 - واصلت فرقة العمل القطرية أيضا التعاون مع حكومة الفلبين لتعزيز حماية الأطفال. وتعرزت شراكتها في مانيلا ومينداناو، ونتيجة لذلك أنشئت آلية للرصد والإبلاغ في جميع أنحاء البلد.

35 - وفي أعقاب سن قانون الجمهورية رقم 11188 في كانون الثاني/يناير 2019 وعملا بقواعده ولوائحه التنفيذية، دعمت فرقة العمل القطرية وضع الصيغة النهائية لبروتوكول التعامل مع الأطفال في حالات النزاع المسلح، الذي اعتمد رسميا في 29 أيلول/سبتمبر 2020. وتم في إطار البروتوكول تجميع وتحديث كافة المبادئ التوجيهية واللوائح السابقة الصادرة عن مختلف الوكالات المنفذة بشأن الأطفال

في حالات النزاع المسلح، وابتداء من كانون الأول/ديسمبر 2021، باتت الوكالات الحكومية المعنية تنتشره بهدف تعميمه على التسلسل القيادي للقوات المسلحة لتعزيز نظم حماية الأطفال.

36 - وفي الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه 2021، عقدت اللجان الإقليمية والفرعية لرعاية الأطفال والأفرقة العاملة الإقليمية لحماية الأطفال سلسلة من الدورات التوجيهية على الصعيد الوطني بشأن قانون الجمهورية رقم 11188 وبروتوكول التعامل، بالشراكة مع اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتحامل مع الأطفال في حالات النزاع المسلح. وبدعم من فرقة العمل القطرية، وصلت هذه المبادرة إلى ما مجموعه 139 3 جهة فاعلة في مجال حماية الأطفال في 17 منطقة، بما في ذلك أعضاء قطاع الأمن الحكومي.

37 - وفي 9 حزيران/يونيه 2021، وقّعت القوات المسلحة وفرقة العمل القطرية على خطة استراتيجية لمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في حالات النزاع المسلح والتصدي لها. وقدم أعضاء فرقة العمل القطرية الدعم الفني لعقد دورة تدريبية للأفراد العسكريين في الفترة من 1 إلى 3 كانون الأول/ديسمبر، على سياسات ومبادئ وآليات التعامل مع الأطفال في حالات النزاع المسلح، بما في ذلك البروتوكول ذي الصلة الذي اعتمدهت القوات المسلحة والخطة الاستراتيجية المشتركة بين الأمم المتحدة والقوات المسلحة. ونظم هذا النشاط مركز قانون النزاعات المسلحة التابع للقوات المسلحة للفلبين. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت اليونيسف تدعم لجنة حقوق الإنسان لمساعدة القوات المسلحة وغيرها من الوكالات الحكومية الرئيسية في وضع بروتوكولاتها الخاصة بكل وكالة بشأن الأطفال في حالات النزاع المسلح. وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة أثارت شواغل بشأن الأطفال الذين أفرجت عنهم الجماعات المسلحة والذين ما زالوا رهن الاحتجاز العسكري المؤقت في معسكرات القوات المسلحة، دون أن تتاح لهم إمكانية الوصول إلى المرافق الكافية لضمان إعادة التأهيل وإعادة الإدماج المناسبين.

38 - وفي 13 حزيران/يونيه 2021، أصدرت الشرطة الوطنية سياستها العامة لحماية الأطفال التي قامت من خلالها بتحديد واعتماد أحكام قانون الجمهورية رقم 11188 وبروتوكول التعامل التابع له، لكفالة امتثال أفرادها ومنع وقوع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

39 - وفي 22 تموز/يوليه 2021، وقّعت الأمم المتحدة وحكومة الفلبين برنامج الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، وهو برنامج مدته ثلاث سنوات أُعد بالشراكة مع المنسق المقيم للأمم المتحدة؛ ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وعملا بقرار مجلس حقوق الإنسان 33/45، سيقدم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار والبرنامج المشترك إلى الدورة الحادية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، في تشرين الأول/أكتوبر 2022.

40 - وعقدت اللجنة الإقليمية لرعاية الأطفال والمجلس الإقليمي لقضاء الأحداث ورعايتهم في شمال مينداناو اجتماعا بشأن رصد حالات الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والتصدي لها، وأنشأ آلية للإبلاغ داخل المنطقة. وشاركت اليونيسف في المناقشة إلى جانب ممثلين إقليميين وبلديين مشتركين بين الوكالات من لجنة حقوق الإنسان والقوات المسلحة والشرطة الوطنية.

41 - وواصلت فرقة العمل القطرية التنسيق مع مجلس رعاية الأطفال بوصفه رئيس اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتحامل مع الأطفال في حالات النزاع المسلح، بشأن مجالات الاهتمام المتصلة بحماية الأطفال، بما في ذلك ما يتعلق بإحالة حالات الاحتجاز، ولا سيما في منطقة شمال مينداناو، وما أُفيد عن

وجود قوات أمن مسلحة أثناء عملية إعادة فتح مدرسة في مقاطعة بانغاسينان. واستجابة لذلك، أحال المجلس الحادث الأخير إلى مركز حماية المرأة والطفل التابع للشرطة الوطنية الفلبينية واللجنة الفرعية الإقليمية المعنية برعاية الطفل، وقدم مواد بشأن السياسات المتصلة بالتعامل مع الأطفال في حالات النزاع المسلح لتعميمها على أفراد الشرطة في الميدان، من أجل منع الوجود العسكري في المدارس. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت وزارة التعليم بياناً بشأن ضرورة أن يمثل المسؤولين الميدانيون ومديرو المدارس لإطار السياسة الوطنية بشأن المتعلمين والمدارس كمناطق سلام.

42 - ومن خلال الدعم المقدم من اليونيسف، وظّفت لجنة حقوق الإنسان ثمانية مراقبين للحماية معنيين بالأطفال في حالات النزاع المسلح في خمس مناطق تغطيها مكاتبها الوطنية ومكاتبها في مينداناو هي: غرب فيساياس، وغرب مينداناو، وشمال مينداناو، وجنوب مينداناو، ومنطقة كاراغا الإدارية. وأسندت إلى المراقبين مهمة تعزيز جهود اللجنة في رصد حالات الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في المناطق التي تم تحديدها على أنها الأكثر تضرراً من النزاع والمساعدة في جمع البيانات ذات الصلة.

43 - وفي أيلول/سبتمبر 2021، ييسر مجلس رعاية الأطفال توظيف أخصائي اتصال من أجل التنمية للمساعدة في المقام الأول في وضع مواد للدعوة بشأن قانون الجمهورية رقم 11188 والأولويات الأخرى المتصلة بالدعوة في مجال السياسات كبديل عن إجراء أنشطة وجها لوجه في سياق جائحة كوفيد-19. بالإضافة إلى ذلك، قام المجلس رسمياً بمباشرة حملة على وسائل التواصل الاجتماعي لزيادة الوعي بالقانون، تحت عنوان "الحرب ليست لعبة للأطفال"، لتعزيز القانون الجديد.

44 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، باشر المجلس بحملة أخرى على وسائل التواصل الاجتماعي لزيادة الوعي بقانون الجمهورية رقم 11188. وتهدف تلك الحملة إلى تسليط الضوء على حقوق الأطفال في حالات النزاع المسلح، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل والقوانين الوطنية.

45 - وفي 10 كانون الأول/ديسمبر 2021، وقّع الرئيس قانون حظر ممارسة زواج الأطفال وفرض العقوبات (قانون الجمهورية رقم 11596). واعتُبر ذلك خطوة هامة في الدفاع عن حقوق الأطفال وضمان رفاههم، بما في ذلك في حالات النزاع المسلح. وبموجب القانون، تفرض عقوبات على تيسير زواج الأطفال وإضفاء الطابع الرسمي عليه، وعلى المساكنة بين شخص بالغ وطفلة خارج إطار الزواج. ومن شأن ذلك أن يعالج حالات الزواج القسري للفتيات من مقاتلي الجماعات المسلحة وغيرها من الأعمال التي تؤدي إلى الاستغلال الجنسي أو العنف الجنسي.

46 - ووقّعت فرقة العمل القطرية الدروس المستفادة من تنفيذ خطة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير وتسريح الأطفال الذين كانوا مرتبطين بجبهة مورو الإسلامية للتحرير - قوات بانغسامورو الإسلامية المسلحة. وواصلت حكومة بانغسامورو الإقليمية، بدعم من اليونيسف والمجتمع المدني، تنفيذ برنامج المساعدة المقدمة في شكل جهود متابعة وفي شكل مساعدة نفسية اجتماعية والتدريب على المهارات الحياتية لفائدة 1 869 من الأطفال المسرحين من جبهة مورو الإسلامية للتحرير وأسرهم. ويسر برنامج إعادة الإدماج توفير المهارات الحياتية، والدعم النفسي الاجتماعي، وخدمات الإحالة لما عدده 738 طفلاً (دون سن 18 عاماً)، فضلاً عن توزيع المساعدة المالية لمرة واحدة على 1 568 من الأسر. وبإنشاء على المكاسب السابقة التي تحققت من المشاركة على مستوى المجتمع المحلي وعلى الخبرات في هذا المجال،

شاركت اليونيسف مع القادة الدينيين في إيصال رسائل عن حقوق الأطفال وحماية الأطفال من خلال الخطب الدينية في المساجد.

47 - وأدى استمرار الحكومة في عمليات مكافحة التمرد واعتقال مستشارين سابقين في مجال السلام إلى إنهاء الحوار الذي يسهلته الأمم المتحدة مع الجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين، التي تمثل الجيش الشعبي الجديد. وفي حين حاولت فرقة العمل القطرية الاستمرار في حوارها مع الجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين، فإن إصدار الأمر التنفيذي رقم 70 في كانون الأول/ديسمبر 2018، والعمليات اللاحقة أثرت على استعداد الجبهة لمواصلة مشاركتها مع فرقة العمل القطرية.

سادسا - ملاحظات وتوصيات

48 - إنني متفائل بانخفاض الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في الفلبين منذ تقريرتي السابق، ولا سيما الانخفاض الكبير في القتل والتشويه، والهجمات على المدارس والمستشفيات، ولكنني ما زلت أشعر بالقلق إزاء استمرار ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. وأهيب بجميع أطراف النزاع في الفلبين إلى القيام فوراً بإنهاء الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال ومنع وقوعها وإلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

49 - وأثني على حكومة الفلبين لتوقيع القوات المسلحة بالاشتراك مع الأمم المتحدة على الخطة الاستراتيجية لمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في حالات النزاع المسلح والتصدي لها، فضلا عن إصدار الشرطة الوطنية لسياستها لحماية الأطفال من أجل منع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وأدعو الحكومة إلى القيام على وجه السرعة بنشر تلك الالتزامات وتنفيذها. وأشجع الحكومة على تعزيز أداء اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالأطفال في حالات النزاع المسلح من أجل تعزيز حماية حقوق الأطفال، بما في ذلك عن طريق اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع العنف الجنسي ضد الأطفال ومنع قتلهم وتعذيبهم واختطافهم في سياق النزاع المسلح، وعلى التحقيق بشكل دقيق في الادعاءات بارتكاب انتهاكات ضد الأطفال وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

50 - وأهيب كذلك بالحكومة أن تواصل تعاونها مع فرقة العمل القطرية والأمم المتحدة للتصدي للانتهاكات المستمرة ضد الأطفال؛ ودعم وضع بروتوكولات خاصة بالوكالات بشأن الأطفال المشاركين في النزاع المسلح، امتثالا لقانون الحماية الخاصة للأطفال في حالات النزاع المسلح (قانون الجمهورية رقم 11188)؛ وتيسير وصول الجهات الفاعلة في مجال حماية الأطفال إلى المناطق المتأثرة بالنزاع؛ وتعزيز قدرة قواتها المسلحة وقوات الأمن التابعة لها والقوات المساعدة، بشأن حماية الأطفال.

51 - وأدعو الحكومة إلى تأييد القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة (مبادئ باريس).

52 - ويساورني القلق إزاء احتجاز الأطفال بسبب ارتباطهم المزعوم أو الفعلي بالجماعات المسلحة، وأدعو الحكومة إلى احترام المعايير الدولية لقضاء الأحداث ومواصلة تنفيذ قانون الجمهورية رقم 11188، الذي يقضي بضرورة معاملة الأطفال كضحايا وبوجوب معاملتهم بطريقة تراعي في المقام الأول مصالح الطفل الفضلى. وأدعو كذلك الحكومة إلى تعزيز حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

- 53 - ولا يزال يساورني القلق إزاء استمرار الهجمات والتهديدات بشن هجمات على المدارس والمعاملين فيها، ولا سيما في مجتمعات الشعوب الأصلية. وأحث الحكومة على أن تنفذ بشكل كامل "إطار السياسة الوطنية بشأن اعتبار المتعلمين والمدارس مناطق سلام" الذي وضعته في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وعلى الدعوة إلى منع ممارسة "الوسم بالارتباط بالإرهاب اليساري" بحق المدارس والمعاملين والأطفال. وأكرر دعوتي إلى الحكومة تأييد إعلان المدارس الآمنة.
- 54 - ويساورني القلق لأن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والمتفجرات من مخلفات الحرب لا تزال تشكل سببا رئيسيا لقتل الأطفال وتشويههم. وأدعو الحكومة إلى التنفيذ الكامل لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام وأدعو الجماعات المسلحة إلى الامتناع عن استخدام الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والمتفجرات من مخلفات الحرب.
- 55 - وأناشد الحكومة والأطراف الأخرى أن تدمج مسألة حماية الأطفال باعتبارها مسألة مركزية في مفاوضات واتفاقات السلام الحالية والمقبلة وأشجع على استخدام "التوجيهات العملية للوسطاء لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح" التي أصدرها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.
- 56 - وأدعو الحكومة إلى احترام ومواصلة تنفيذ اتفاق السلام الذي أبرمته مع جبهة مورو الإسلامية للتحرير والاستعانة بالدروس المستفادة وأفضل الممارسات التي جمعتها ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح واليونيسف لمنع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. كما أدعو الحكومة وسلطة بانغسامورو الانتقالية إلى التعجيل بالأولويات الانتقالية، بما في ذلك العدالة الانتقالية والمصالحة، فضلا عن اعتماد قانون الشعوب الأصلية.
- 57 - وأحث الجماعات المسلحة، ولا سيما الجيش الشعبي الجديد وجماعة أبو سياف، على أن توقف فورا تجنيد الأطفال واستخدامهم، وأن تسرح من صفوفها الأطفال المرتبطين بها بغرض إعادة إدماجهم، وأن تنهي وتمنع قتل الأطفال وتشويههم. وأدعو جميع الجماعات المسلحة إلى التقيد بالتزاماتها وتعهداتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك أحكام البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة والاعتراف بمبادئ باريس. وأدعو جميع الجماعات المسلحة المدرجة في القوائم إلى الدخول في حوار مع الأمم المتحدة بغرض وضع خطط عمل لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، والانتهاكات الخطيرة الأخرى، وخصوصا القتل والتشويه.
- 58 - وأحث جميع الأطراف على إتاحة وتيسير السبل لوصول المساعدات الإنسانية بأمان وفي الوقت المناسب ودون عوائق، من أجل تقديم المساعدة إلى الأطفال، ولا سيما من الشعوب الأصلية، وكفالة سلامة وأمن الشركاء في العمل الإنساني.
- 59 - وأشجع مجتمع المانحين الدوليين على توفير الموارد المالية لمساعدة الأمم المتحدة من أجل تعزيز قدرات فرقة العمل فيما يتعلق بآلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاع المسلح، وعلى التصدي لأي انتهاكات أخرى ضد الأطفال ومنع وقوعها.